

مجتمع واقتصاد

قضية



الزيادة المتراكمة على الأقساط خلال السنوات الخمس الأخيرة وصلت إلى 45% (مروان بو حيدر)

ما تبرير الزيادة على الأقساط؟

بحسب محضر اجتماع مجلس الأمناء، تأتي الزيادة الجديدة على الأقساط لتغطي العجز في ميزانية الجامعة، الناتج عن ارتفاع دينها إلى نحو 100 مليون دولار، مع ما يترتب على ذلك من مدفوعات فوائد مرتفعة وعجز في الميزانية التشغيلية، وسبب الاستدانة الأساس يعود على نحو أساسي إلى مشروع تجهيز المركز الطبي 2020 الذي سبق له «الأخبار» أن نشرت مايو 2014 حالات الفساد والهدر وسوء الإدارة داخله، ودخلت الجامعة أيضا.

لجنة وضع ميزانية الجامعة، وذلك في إطار تعزيز الشفافية ومشاركة الطلاب في الحكم، وسبق لرئيسة الحكومة الطلابية السابقة جنان أبي رميا (المحسوبة على النادي العلماني) أن تقدمت بهذه المطالب في العام الماضي، مع فارق أن عهد الحكومة السابقة تراقق مع احتجاجات وتحركات، إضافة إلى تأليف لجنة من قبل الحكومة تابعت مسألة الأقساط وأجرت عملا بحثيا حول الطريقة التي تدار بها الجامعة ماديا، ما سبب الإحراج لإدارة الجامعة، وساهم في إعادة إدارة الجامعة النظرة في ميزانيتها، وخفضت الزيادة التي كانت مقررة حينها من 9% إلى 3,3%.

هذا العام زادت مطالب الحكومة، دون ممارسة أي ضغط فعلي على الإدارة، الأمر جوبه بـ «لامبالاة» من قبل الأخيرة. برغم ذلك، طالبت الحكومة بأن يُكفّل أحد الأمناء الموجودين في بيروت مهمة التواصل الدائم مع ممثلي الطلاب، ليكون صلة وصل بينهم وبين الأمناء ليوصلوا صوتهم إلى داخل المجلس، كما قدمت الحكومة حلا يؤدي لوقف زيادة الأقساط، يقضي بالاستفادة بالطريقة الأمثل من أرباح الفائدة التي تجنيها الجامعة من خلال الاحتياطات المالية المجمدة في المصارف. هذه الاحتياطات المجمدة في المصارف تبلغ قيمتها 500 مليون دولار أميركي، تكسب الجامعة من خلالها فوائد تقدر بنحو 9%، بحسب زعم الإدارة، 4% منها تدخل في ميزانية الجامعة، و5% تضاف إلى المبلغ الاحتياطي المجمد بهدف رفعه. ما تطلبه الحكومة الطلابية أن تصبح 5% هي القيمة التي تدخل في ميزانية الجامعة و4% تضاف إلى المبلغ المجمد، الأمر الذي يؤمن حوالي 5 ملايين دولار، وهذا المبلغ يمكنه أن يغطي العجز في الموازنة بدلا من تحميل الطلاب المزيد من الأكاليف.

الحكومة الطلابية، وغيرها من القوى الطلابية، ستجتمع خلال الأيام المقبلة للبحث في الخطوات الممكن اتخاذها، وفي وسائل الضغط الممكن اللجوء إليها لدفع الإدارة للتراجع عن قرارها.

بحسب نص رسالة عصام شميظلي رئيس الحكومة الطلابية إلى مجلس الأمناء، بسلبية من قبل إدارة الجامعة، التي تأخرت في إعطاء الطلاب أي إجابة حول المطالب التي رفعت في العام الماضي، وبرزها وقف الزيادة على الأقساط، المشاركة في الحكم، واعتماد الشفافية من قبل الإدارة... وقالت الرسالة إن الحكومة فوجئت أخيرا بقرار نية مجلس الأمناء زيادة الأقساط الجامعية. بحسب محاضر اجتماعات الأمناء الأخيرة، التي اطلعت عليها «الأخبار»، فإن الزيادة كانت مقترحة منذ اجتماع الأمناء في تشرين ثاني من العام الماضي، حيث سجل في محضر ذلك الاجتماع أن أحد الأمناء قال إن «هناك انطباع بأن الطلاب يحصلون على مساعدات مالية أقل وأقساطهم ترتفع»، فاقترح أن يجري تعزيز التواصل مع الرأي العام، الأمناء، والطلاب، من باب «التلقين»، بمعنى إعداد إجابات جاهزة يمكن غيرها اقتناعهم، إذ اقترح أن يجري الرئيس المستقبل بيتر دورمان وغيره من الإداريين المزيد من المقابلات مع الطلاب.

بدأت الإدارة بترجمة هذه الاستراتيجية المقترحة عمليا عبر اجتماعات نظمت مع ممثلي الحكومة الطلابية منذ شهر شباط، ويقول عصام شميظلي إن الجامعة كانت تقول لنا إن هناك طريقة جديدة تعدّ من خلالها الجامعة الميزانية، بهدف التخفيف قدر الامكان من مصاريف الجامعة، وانها تسعى جهدها لتجنب أي

زيادة الأقساط بنسبة 3% على الطلاب الحاليين و5% على الطلاب الجدد

زيادة على الأقساط، إلا أن الإدارة نجحت بكسب الوقت، وأجلت اعلان نيتها حتى مطلع شهر أيار. جاء في رسالة شميظلي إلى الأمناء أن الزيادة على الأقساط خلال السنوات الخمس الأخيرة وصلت إلى 45%، و«بدأت الحكومة الطلابية تؤمن بأن أي زيادة إضافية على الأقساط تنقل لنا رسالة واحدة بأن التعليم لم يعد حقا، بل أصبح امتيازًا». وأشار شميظلي في رسالته إلى أن ما يقوم به الأمناء اليوم يتناقض مع مبادئ الرئيس المؤسس دانيال بليس، الذي آمن بأن «هذه الجامعة لجميع الطبقات مهما كانت ظروفها».

حاول شميظلي، من خلال رسالته، باسم طلاب الأميركية، أن يقول للأمناء إن اقرارهم زيادة الأقساط هذا العام، يعني فشل سياسة «الدبلوماسية» التي اتبعها الحكومة الطلابية. ويقول شميظلي في اتصال مع «الأخبار» إن «عدم قيام الجامعة باشتراكنا في صناعة ميزانية الجامعة وقرار زيادات غير مبررة، برغم المرونة والدبلوماسية اللتين اتبعناهما، هو دعوة للطلاب للجوء دائما، وسنويا، إلى الحلول الراديكالية وتنظيم التحركات الاحتجاجية والتصادم مع إدارة الجامعة»، ويضيف شميظلي أن التبريرات والأعذار التي قدمتها الإدارة غير مقنعة وغير منطقية، «فأين تذهب أموالنا؟».

طالب رئيس الحكومة الطلابية بحضوره ممثلا للطلاب في اجتماعات مجلس الأمناء، كما طالب بتقديم الأسباب الموجبة للزيادة على الأقساط سنويا، وكذلك بحضور أمين صندوق الحكومة الطلابية لاجتماعات

العمل على قاعدة «عفا الله عما مضى»، وتقول إن صفحة جديدة سيبدأها الرئيس الجديد المنتخب فضلو خوري. سلم الطلاب أمرهم للحكومة الطلابية، التي سيطر عليها تحالف من أحزاب قوى 14 و8 آذار، بعدما استبعد أعضاء النادي العلماني عن المناصب الأساسية داخلها، الذين كان لهم الدور الإبرز في تحريك احتجاجات العام الماضي ضد زيادة الأقساط، وكانت رئاسة الحكومة السابقة بيدهم.

الحكومة الطلابية الحالية بدأت منذ شهر شباط من هذا العام بعقد اجتماعات مع إداريي الجامعة، ومهمهم رئيسها بيتر دورمان، متبعة سياسة «الدبلوماسية» والليونة في التعامل. هذه السياسة قوبلت،

حسين مهدي

اختارت إدارة الجامعة ومجلس أمنائها توقيتا مدروسا لإعلام الطلاب بقرار زيادة الأقساط. فالطلاب مشغولون بالإعداد لامتحانات النهائية، لذا من المستبعد أن تشهد الجامعة تحركات احتجاجية في هذا العام، على غرار ما حصل في العام السابق. ومن جهة أخرى، لن يتحمل الرئيس الجديد للجامعة، الذي يتسلم مهامه مع بداية العام الدراسي المقبل، أي مسؤولية عن هذا القرار، لذا سيقع الطلاب، إذا ما قرروا الاحتجاج، في مواجهة مباشرة مع مجلس أمناء الجامعة، صاحب القرار النهائي بزيادة الأقساط أو عدمه، وستتصل إدارة الجامعة الجديدة من أي مسؤولية وتحاول

قررت الجامعة الأميركية في بيروت رفع أقساطها هذا العام أيضا. فاجات طلابها بأبلاغهم نيتها زيادة الأقساط بنسبة 3% على الطلاب الحاليين و5% على الطلاب الجدد، وذلك خلال الفترة التي يصعب على الطلاب المشغول بها لامتحاناتهم

METRO

تلجتن بليز | Talejten Please

عرض مسرحي لروان حلوي

تفتح الأضواء الساعة 9
بدا العرض الساعة 9:30
الخط الساخن 2020
تذاكر 10000 ليرة
للحصول على التذاكر 2020